

الأثر المباشر و غير المباشر للجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط و الطويل " دراسة قياسية "

ط/ممراس محمد *

جامعة تلمسان - الجزائر

Résumé:

Le but de cette étude est de montrer la relation entre la collecte du pétrole et de la collecte de croissance économique régulière en Algérie, et semblent donc cette étude aucune influence Aljpaytin morale sur la croissance économique en Algérie à court terme et à moyen terme, où pour cette étude ont été tirées les modèles de la série et le temps d'intégration de régression simultanée et modèles CDA de correction d'erreur, et par les résultats de l'étude, il a été conclu que deux fois Aljpaytin d'avoir un impact sur la croissance économique en Algérie, si cet effet direct ou indirect. Où se trouve la collection de pétrole prélèvement des fonds pour une croissance économique dynamique en Algérie, tandis que la collecte collecte régulière des facteurs de motivation pour la croissance économique, et donc être à la fois des effets directs et indirects de la croissance économique en Algérie, à la fois dans le court terme ou à moyen ou long terme.

Mots clés: impôts, taxes, impôts au pétrole impôts régulière, la croissance économique, l'économie algérienne, les séries chronologiques, l'intégration simultanée, modèle à correction d'erreur.

المقدمة:

تعتبر الجباية أحد المصادر المالية التي تعتمد عليها الدول في تمويل عمليات التنمية و المشاريع البنيوية التي تقوم بها الدولة , حيث تلعب الجباية الدور المهم في السياسة المالية التي تنتهجها

* طالب ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان مايل : merras_med@hotmail.fr

الدولة من خلال الإجراءات الجبائية و الضريبية المتبعة , حيث يمكن أن تكون الجباية عامل ممول لعمليات النمو و التنمية من خلال التحصيل الضريبي على العمليات و الأنشطة التجارية و الصناعية و الحرفية و... وبالتالي يكون للدولة مورد مالي يؤمن عمليات تمويل النفقات التنموية , أو من جهة أخرى يمكن أن تكون عامل مخفر لعوامل النمو الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارج من خلال التسهيلات و التحفيزات الضريبية التي تقدم إلى المستثمرين الأجانب أو حتى المستثمرين المبتدئين داخل الوطن من أجل بعث الحركة الإنتاجية داخل الوطن , و بالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي من جراء الأثر الرجعي الذي ينعكس بالإيجاب على التوظيف و الدخل و بالتالي تحسين الوضع المعيشي للسكان الأمر الذي يؤدي إلى مفهوم التنمية المستدامة . والجزائر كغيرها من دول العالم تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الجبائية بشكل عام، حيث أن الضريبة في وقتنا الحالي من بين أهم أدوات تشجيع الاستثمار في النشاطات الاقتصادية المختلفة، و ذلك من خلال إجراءات التحفيز الجبائي و الذي يقوم على منح الإعفاءات المؤقتة او الدائمة و التسهيلات الجبائية للقطاعات المراد تشجيعها في نصوص و قوانين الاستثمار. كما أن الجزائر تعتمد على الجباية البترولية من أجل الحصول على الموارد المالية الكافية لتمويل نفقاتها. و بالتالي و من هذا المنطلق نطرح الإشكالية الجوهرية التالية : كيف تؤثر الجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط و الطويل ؟ أو بصيغة أخرى للإشكالية : هل للجباية البترولية نفس التأثير للجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

حيث للإجابة على هذه الإشكالية و لتحقيق الدراسة تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ماهو واقع الجباية العادية في الجزائر ؟
- 2- ماهو واقع الجباية البترولية في الجزائر ؟
- 3- ماهو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
- 4- كيف تؤثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
- 5- كيف تؤثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
- 6- ماهو تأثير الجباية على النمو الاقتصادي في المدى القصير و المتوسط و البعيد ؟
- 7- هل لتداعيات الأزمة العالمية 2008 أثر على تأثيرية الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

هدف وأهمية الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تبيان موضوع مهم في الاقتصاد الجزائري , و هو التأثير المباشر و الغير المباشر للجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر , بل أكثر من ذلك فالدراسة تهدف إلى الوصول إلى نتيجة مفادها كيف تؤثر كل من الجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر و ماهي طبيعة هذا التأثير . أما أهميتها فتتمثل في أنها دراسة قياسية تسمح لنا بالتنبؤ المستقبلي .

المنهج المتبع و هيكل البحث : لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي لتبيان واقع الجباية البترولية و الجباية العادية في الجزائر و كذا لدراسة واقع النمو الاقتصادي في الجزائر , و لإعطاء بحثا قيمة مضافة اعتمدنا على المنهج القياسي و ذلك لبناء النماذج التي تظهر العلاقة التي تربط الجباية بالنمو الاقتصادي . حيث لتحقيق هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى :

أولاً: واقع الجباية العادية في الجزائر .

ثانياً : واقع الجباية البترولية في الجزائر .

ثالثاً : واقع النمو الاقتصادي في الجزائر .

رابعاً: بناء نموذج علاقة الجباية العادية بالنمو الاقتصادي في الجزائر .

خامساً : بناء نموذج علاقة الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي في الجزائر .

سادساً: بناء نموذج أثر تداعيات الأزمة العالمية 2008 على تأثيرية الجباية على النمو .

سابعاً: علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى القصير و المتوسط و الطويل .

أولاً : واقع الجباية العادية في الجزائر: من خلال مؤلفات المالية العامة و التشريعات الضريبية، تم تقسيم الجباية إلى نوعان أساسيان هما: الضريبة المباشرة و غير المباشرة، بحيث سوف نقدم باختصار هذا الواقع في مجالات تطبيق الضرائب المباشرة و الغير المباشرة .

1- الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لها : تتمثل في الضريبة التي يتحمل عبئها نفس الشخص الذي يقوم تحصيلها لصالح الخزينة العامة و في هذه الحالة لا يستطيع دافعها نقل عبئها لشخص آخر مثل IRG، حيث تفرض هذه الضريبة على الدخل كونها مورد مالي غزير الحصيلية و متجدد الوعاء و ليتحقق ذلك يجب توفر ثلاثة شروط هامة و ضرورية و هي: أن يكون الدخل قابل للتقويم النقدي، دوري و منتظم بالإضافة إلى دوام و ثبات المصدر. تنقسم الضرائب المباشرة إلى¹:

1-1- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG : حسب المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة تؤسس ضريبة سنوية وحييدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى

ضريبة الدخل. وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة و هي ضريبة تصاعدية. يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية المتمثلة في²:

- × الأرباح الصناعية و التجارية (BIC)
- × أرباح المهن الحرة وهي مهن غير تجارية (BNC)
- × الإيرادات الفلاحية (RA)
- × المداخل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية و غير المبنية (RF)
- × ربوع رؤوس الأموال المنقولة (RCM)
- × المرتبات و الأجور و المنح و الربوع الأبدية أو العمرية إضافة على فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية و غير المبنية.

يحدد الدخل الخاضع للضريبة أو الدخل الصافي بعد جمع كل المداخل الصافية للإيرادات السابقة الذكر مع الإشارة أن الدخل الصافي لكل إيراد يحسب بعد طرح من الدخل الإجمالي كل المصاريف أو النفقات المتعلقة بالنشاط ضمن شروط محددة قانونيا. و يتمثل الأشخاص الخاضعون للضرائب في الأشخاص الطبيعيين، أعضاء شركات أشخاص، شركاء في الشركات المدنية المهنية، أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية و غير محدودة فيها ، وأعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات ذات الاسم الجماعي

1-2- الضريبة على أرباح الشركات IBS : تطبق الضريبة على أرباح الشركات على ما يلي³:

- * شركات رؤوس الأموال (شركات بالأسهم. شركات بالتوصية ذات الأسهم).
- * مؤسسات وهيئات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري.
- * شركات الأشخاص الذين اختاروا إخضاعهم للضريبة على أرباح الشركات.
- * الشركات التعاونية و اتحاداتها.
- * شركات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة.
- * الشركات المدنية غير المؤسسة تحت شكل شركات أسهم. باستثناء تلك التي اختارت إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات في هذه الحالة الأخيرة يجب إرفاق طلب لاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة⁴، هذا الاختيار لا رجعة فيه طول مدة حياة الشركة.
- * هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المشكلة و المعتمدة ضمن الإشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساري بهما العمل.

*الشركات المنجزة للعمليات و المنتجات المذكورة في المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

1-3- الدفء الجزائري (VF) : تخضع المبالغ المدفوعة لقاء المرتبات و الأجور و التعويضات و العلاوات بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية للدفء الجزائري، ويقع على عاتق الأشخاص الطبيعيين و المعنويين و الهيئات المقيمة بالجزائر و التي تدفع مرتبات و أجور و تعويضات و علاوات

1-4- الرسم على نشاط المهني (TAP) : يطبق الرسم على النشاط المهني على مايلي:

الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الممارسون لنشاط تخضع عائداته:

§ للضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح الصناعية و التجارية.

§ للضريبة على أرباح الشركات.

§ الأشخاص الطبيعيين الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي، فئة الأرباح غير الصناعية، باستثناء مسيري الشركات ذات المسؤولية المحدودة الحاصلين على أغلبية الأسهم⁵.

1-5- الرسم العقاري: يستحق هذا الاسم على الملكيات المبينة المتمثلة في:

§ الملكيات المبينة.

§ المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص و الموارد أو التخزين المنتجات.

§ المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات و الموانئ و محطات السكك الحديدية و المحطات البرية

§ أراضي البنايات.

§ الأراضي غير المزروعة و المستخدمة لأغراض تجارية أو صناعية.

§ الملكيات غير المبينة و المتمثلة في:

§ الملكيات غير المبينة.

§ الأراضي الفلاحية.

§ الأراضي المتواجدة في مناطق عمرانية أو قابلة للتعمير.

§ مناجم الملح و السبخات

§ المحاجر و مواقع استخراج الرمل و المناجم المكشوفة

1-6- رسم التطهير⁶: يطبق رسم التطهير في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع

القمامات المنزلية.

يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية.

7-1- الضريبة على الأملاك: الأشخاص الخاضعون للضريبة:

*الأشخاص الطبيعيين:

§ الذين يوجد مقرهم الجبائي في الجزائر، بالنسبة لأموالهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.

§ الذين ليس لهم مقرا جبائيا بالجزائر، بالنسبة لأموالهم الموجودة بالجزائر.

الأملاك الخاضعة للضريبة:

*الأملاك العقارية:

§ الملكيات المبنية: المقر الرئيس أو الثانوي.

§ الملكيات غير المبنية: الأراضي الحدائق...الخ.

§ الحقوق العينية العقارية

§ الأموال المنقولة:السيارات،سفن النزهة،طائرات النزهة،خيول السباق.

2- الضرائب غير المباشرة و عناصرها :7. هي الضرائب التي يتولى دفعها إلى خزينة

الدولة أشخاص بعد نقل عبئها إلى غيرهم فيكون بمثابة وسطاء بين من يتحملها والدولة. كذلك تعرف بأنها ضرائب تفرض عند القيام بعملية الاستهلاك لسلعة ما أو الاستفادة من خدمة معينة بحيث تدفع بصفة غير مباشرة من طرف المستهلك، أي المستهلك الأخير الذي يتحملها. و تتكون الضرائب في النظام الجزائري من الرسوم على رقم الأعمال و الرسم الداخلي على الاستهلاك، فالرسوم على رقم الأعمال تحتوي أساسا على ضريبة حديثة تعرف باسم الرسم على القيمة المضافة (TVA) حيث نشأت مع الإصلاح الجبائي الجديد، واستبدلت أو عوضت الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)

2-1- الرسم على القيمة المضافة:⁸ يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة

للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر. وعليه تقصى من المجال التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، العمليات ذات الطابع الفلاحي أو الخدمات العامة غير التجارية كما يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة يتحملها المستهلك، غير أنها تحصل بصفة منتظمة كلما تمت معاملة خاضعة للرسم. و يطبق الرسم على القيمة المضافة على العمليات الخاضعة للضريبة وجوبا والمتمثلة في:

§ العمليات المتعلقة بنشاط صناعي أو تجاري أو حرفي المنجز من طرف الخاضعين للرسم.

§ العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين.

- § العمليات المحققة عند ممارسة نشاط حر.
- § المبيعات الخاصة بالكحول أو الخمر و مشروبات أخرى مماثلة لها.
- § العمليات المتعلقة بالإشغال العقارية.
- § المبيعات حسب شروط البيع بالجملة.
- § عمليات الإيجار، و أداء الخدمات و أشغال الخدمات و البحث و جميع العمليات من غير المبيعات و الأشغال العقارية.⁹
- § الحفلات الفنية و الألعاب و التسليات بمختلف أنواعها التي ينظمها أي من الأشخاص.

2-1-1-2- العمليات الخاضعة للرسم اختياريا:

- العمليات الموجهة للتصدير.
- العمليات المحققة لفائدة الشركات البترولية، المكلفين بالرسم، الآخرين، مؤسسات تتمتع بنظام الشراء بالإعفاء.

2-1-2- الخاضعون للضريبة:

- المنتجون -البائعين بالجملة
- المستوردون -البائعين بالتجزئة.

ثانيا : واقع الجباية البترولية في الجزائر: تعتبر الجباية البترولية من أهم إيرادات الجباية لدول العالم الثالث باعتبارها من أكثر الدول إنتاجا و تصديرا للمحروقات سواء أن كانت بترول أو غاز. و النظام الجبائي في الجزائر يطبق على الأنشطة التالية:

- التنقيب، البحث و استغلال المحروقات.
- نقل المحروقات عبر القنوات.
- تمميع الغاز الطبيعي و معالجته و استخراج غاز البترول المميع.

وتضم جباية المحروقات الحقوق على المحروقات المستخلصة و الضريبة على النتيجة المتعلقة بالنشاط، كما تفرض هذه الحقوق على الشركات الوطنية النشطة في القطاعات المذكورة سابقا و الشركاء الأجانب، كما يتم فرض هذه الحقوق و تطبيقها في حدود إقليم الدولة و تأخذ كمثال الجزائر التي تعد من بين دول عالم الثالث و التي تشكل المداخيل البترولية أكثر من 80% من مجمع المداخيل الجبائية. تخضع المحروقات المستخرجة من الأحواض البرية و البحرية إلى حقوق حسب كمية المحروقات المنتجة و تحسب بعد عمليات المعالجة في الموقع. و يتم خصم من حساب هذه الحقوق كمية المحروقات التي تكون إما مستهلكة من اجل الاحتياجات المباشرة

للإنتاج أو التي يعاد إدخالها إلى الحوض أو التي تضيع. و إن كمية المحروقات المتضمنة في حساب الحقوق لا يجب أن تتعدى حد معين و يجب أن تكون مبررة.
{قيمة المحروقات المستخرجة من الأرض = كمية المحروقات التي تدخل في حساب الحقوق × السعر القاعدي}
السعر القاعدي يساوي:

=فيما يخص المحروقات السائلة المصدرة على حالتها الخامة بسعر محدد قانونيا و الذي لا يستطيع أن يكون اقل من سعر البيع المحقق.

=فيما يخص المحروقات الغازية المصدرة على حالتها الخامة بسعر البيع المحقق، مع الأخذ بعين الاعتبار السعر المتوسط لشراء العملة الصعبة المحددة من طرف البنك المركزي خلال شهر الإنتاج.

=فيما يخص المحروقات السائلة الموزعة إلى مركبات التمييع الوطنية أو الموجهة للمعالجة في الخارج حسب الشروط المحددة في الفقرة 92 من قانون الجمارك :

أ- من السعر الناتج عن المقررات القانونية الخاص بتحديد السعر الداخلي للمنتجات المميعة لكميات المحروقات السائلة الموجهة إلى السوق الوطنية

ب- السعر الناتج عن المنتجات المكررة و المخصصة للتصدير من اجل كمية المحروقات السائلة الموجهة إلى السوق العالمية

-فيما يخص المحروقات الغازية الموزعة في السوق الوطنية بالسعر المحدد بينود قانونية

1- الإتاوة: نسب الإتاوة المطبقة على قيمة المحروقات المستخرجة تمثل 20% في حالة وجود ظروف اقتصادية خاصة لعمليات التنقيب و استغلال الأحواض. و يمكن لهذه النسبة أن تخفض حسب مناطق الاستغلال و تكون كما يلي:

16.26% بالنسبة للمنطقة (أ).

12.50% بالنسبة للمنطقة (ب).

تحدد كميّات التسديد حسب القواعد المعينة من طرف الوزير المكلف بالمالية و يمكن أن تتم شهريا قبل العاشر من الشهر الموالي في حالة التأخر في التسديد ترفع القيم و الكميّات المستحقة بقيمة 11 وحدة لكل يوم من التأخير

2- الضريبة على النتائج: هذه الضريبة تخضع لها كل من الأنشطة التالية¹⁰:

1- أنشطة التنقيب و البحث و استغلال المحروقات.

2- أنشطة نقل المحروقات عن طريق القنوات.

3- أنشطة تجميع الغاز الطبيعي و معالجة و استخراج غاز البترول المميع. إن النتائج تتعين وفق القواعد الجبائية من القانون العام إلا إذا كان العكس و ينص عليه القانون رقم 68-14 الصادر في 19 أوت 1986. و في جميع الحالات فيما يخص المؤسسات التي تخضع للضريبة على النتائج يجب عليها أن تكون لها محاسبة منفصلة عن كل من الأنشطة السابقة الذكر. و إن النسب المطبقة تختلف حسب الأنشطة الخاضعة للضريبة و حسب مناطق الاستغلال

§ نشاطات التنقيب و البحث و استغلال المحروقات تحسب الضريبة بصفة عامة بنسبة 85%، إلا انه يؤخذ بعين الاعتبار حجم الأعباء في البحث و الاستغلال و لتشجيع هذا الأخير في المناطق الصعبة هنالك تخفيضات في نسبة الضريبة على النتائج يمكن أن تقدم. و في هذه الحالة لا يمكن أن تكون النسبة المطبقة اقل من 42%. إن النسب حاليا محددة حسب مناطق الاستغلال:

75% في المنطقة (أ).

65% في المنطقة (ب).

هذه المناطق محددة بموجب المرسوم رقم 87-157 المؤرخ في 21 جويلية 1987.

§ نشاطات نقل المحروقات عبر القنوات و تجميع الغاز الطبيعي و معالجة و استخراج غاز البترول المميع الضريبة على النتائج تحسب على أساس نسبة الضريبة على أرباح الشركات (IBS) المنصوص عليها في المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و تقدر حاليا ب 30%. و تدفع الضريبة على النتائج على 12 دفعة مؤقتة تعتبر أفساط على الضريبة، و تتم تصفية الضريبة من طرف المؤسسة .

ثالثا : واقع تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر :¹¹ تتغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة و خاصة أوضاع السوق البترولية لان النمو لاقتصادي في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات و لا داعي للتفصيل في هذا الجانب لعدم الخروج عن الموضوع و الجدول التالي يوضح تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر :

جدول رقم 03: تطور معدل النمو في الجزائر (80-2010)

الوحدة : نسبة مئوية

الأثر المباشر وغير المباشر للجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير
و المتوسط و الطويل " دراسة قياسية " ط. مراس محمد

| | | | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| 1989 | 1988 | 1987 | 1986 | 1985 | 1984 | 1983 | 1982 | 1981 | 1980 |
| 4,4 | 1,0- | 0,7- | 0,4 | 3,6 | 5,5 | 5,4 | 6,4 | 2,9 | 0,7 |

| | | | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | 1994 | 1993 | 1992 | 1991 | 1990 |
| 3,2 | 5,1 | 1,1 | 4,0 | 3,7 | 0,9- | 2,1- | 0,9- | 1,2- | 0,8 |

| | | | | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 |
| 3,3 | 2,4 | 2,4 | 3,0 | 2,0 | 5,1 | 5,1 | 6,9 | 4,7 | 2,5 | 2,2 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

حيث من خلال ملاحظة الجداول التالية نلاحظ ان النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة لأخرى وكذا من سنة لأخرى وذلك راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول وما شابه ذلك , و بالتالي النمو الاقتصادي يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي

رابعاً: بناء نموذج علاقة الجباية العادية بالنمو الاقتصادي في الجزائر: إن من خلال هذا النموذج سوف نظهر العلاقة الرياضية التي تربط الجباية العادية بالنمو الاقتصادي في الجزائر, حيث سوف ندرس كيف تؤثر التغيرات في الجباية العادية على التغيرات في معدلات النمو , و بالتالي نكتشف نوع العلاقة الارتباطية بين الجباية العادية و النمو الاقتصادي . حيث سوف ننطلق من النموذج الخطي البسيط إلى نموذج تكامل متزامن لنستنتج أي النماذج يليق بهذه العلاقة .

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية : كما هو معروف فإن دراسة السلاسل الزمنية تتطلب دراسة جانب مهم وهو دراسة الاستقرارية لمعرفة هل هناك تجانس بين السلاسل الزمنية أو لا . و خاصة في الطرق التي تعتمد على مفهوم التكامل المتزامن , حيث لبناء مثل هذه النماذج لا بد من أن تكون هذه السلاسل متكاملة من نفس الدرجة , و الجداول التالية تظهر نتائج استقرارية سلاسل الجباية العادية و سلسلة تطور معدلات النمو الاقتصادي .

1-1- دراسة استقرارية سلسلة تطور الجباية العادية : من خلال الاختبارات المطبقة على السلسلة الزمنية المتمثلة في تطورات الجباية العادية و من خلال اختبارات الفروق الأولى تبين ما يلي :

| PP | | | ADF | | | المتغير |
|-----|----|----|-----|----|----|---------|
| %10 | %5 | %1 | %10 | %5 | %1 | |

| | | | | | | |
|-----------------|--------|--------|-------|--------|--------|-------|
| الجباية العادية | - 2.26 | - 5.48 | -3.50 | - 2.30 | - 2.48 | -4.40 |
|-----------------|--------|--------|-------|--------|--------|-------|

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) في من اختبائي ADF و PP عند الفرق الأول، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، و 1% و عند 10% وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary). و منه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات و التقديرات الأخرى.

2-1- دراسة استقرارية سلسلة تطور معدلات النمو الاقتصادي : من خلال الاختبارات المطبقة على السلسلة الزمنية المتمثلة في معدلات النمو الاقتصادي و من خلال اختبارات الفروق الأولى تبين ما يلي :

| المتغير | PP | | | ADF | | |
|-----------------|-------|--------|--------|-------|--------|--------|
| | %10 | %5 | %1 | %10 | %5 | %1 |
| النمو الاقتصادي | -3.55 | - 1.34 | - 1.20 | -2.53 | - 3.38 | - 2.15 |

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) في من اختبائي ADF و PP عند الفرق الأول، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، و 1% و عند 10% وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary). و منه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات و التقديرات الأخرى.

2- مصفوفة معامل الارتباط: من الجدول التالي نلاحظ طبيعة الارتباطات بين الجباية العادية و النمو الاقتصادي:

| | | |
|-----------------|----------------------|----------------------|
| الجباية العادية | معدل النمو الاقتصادي | |
| 0.556078 | 1.000000 | معدل النمو الاقتصادي |
| 1.000000 | 0.556078 | الجباية العادية |

من خلال ملاحظة معامل الارتباط بين الجباية العادية و تطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر نلاحظ أن قيمته تساوي 0,55 و منه هذه النسبة متوسطة أي أن هناك قوة ارتباطيه بين

الجباية العادية في الجزائر و تطورات معدل النمو الاقتصادي , حيث هذه العلاقة هي ايجابية لأن إشارة معامل الارتباط موجبة .

3- اختبارات السببية ل فرانجر Granger : بعدما تبين من خلال نتائج معامل الارتباط, الارتباط النسبي للعلاقة بين المتغيرات ووجب علينا دراسة السببية بين المتغيرات لاستنباط طبيعة النماذج المزمع تقديرها , أي هل هناك علاقة بين المتغيرات في المدى القصير و هل تنتقل هذه العلاقة إلى المدى البعيد أم لا و بالتالي نقوم باختبار السببية ل Granger , و حسب مخرجات البرنامج eviews كانت النتائج كما يلي:

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|------------------------------|-----|-------------|--------|
| TC does not Granger Cause FN | 21 | 0.23781 | 0.1211 |
| FN does not Granger Cause TC | | 07.5123 | 0.0009 |

في حالة التغيير في معدلات النمو يسبب التغيير في الجباية العادية فأنا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5% ، وهذا يعني أن التغيير في معدلات النمو الاقتصادي لا يسبب تغيير الجباية العادية ، أما في حالة التغيير في الجباية العادية يسبب التغيير في معدلات النمو الاقتصادي ، فأنا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5%، أي أن التغيير الجباية العادية يسبب التغيير في معدلات النمو الاقتصادي ، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد , من الجباية العادية إلى النمو الاقتصادي .

4- بناء علاقة تكامل متزامن بين تطور الإيرادات الجبائية العادية و تطور

معدلات النمو الاقتصادي : من اختبارات الاستقرار المبنية مسبقا و اختبارات السببية المجرات على السلسلتين تبين أن السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة , لكن ليس شرط كافي لبناء علاقة تكامل متزامن , حيث لبناء علاقة تكامل متزامن لابد من أن يكون المتبقى مستقر من الدرجة الصفر أي متكاملة من الدرجة الصفر لأن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى و بالتالي نختبر استقرارية البواقي من الدرجة Level كما يلي :

| PP | | | ADF | | | المتغير |
|-------|--------|--------|-------|--------|--------|---------------|
| %10 | %5 | %1 | %10 | %5 | %1 | |
| -5.66 | - 1.77 | - 1.37 | -2.11 | - 4.41 | - 2.22 | سلسلة البواقي |

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الصفر، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، و 1% و عند 10% وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary). و منه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات و التقديرات الأخرى. فبعد ما تبين أن سلسلة البواقي مستقرة من الدرجة الصفر إذن يمكن بناء علاقة تكامل متزامن كما يلي:

$$CT_t = 3.21 + 0.098FN_t$$

(1.78) (3.17)

حيث هذه المعادلة تظهر طبيعة تأثير الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد و المتوسط، أي أن هذا التحرك في العلاقة حتى لو لم يظهر على المدى القصير فسوف يعود للظهور على المدى البعيد و المتوسط لأن هناك علاقة تحكم المتغيرين.

خامسا: بناء نموذج علاقة الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي في الجزائر: إن من خلال هذا النموذج سوف نظهر العلاقة الرياضية التي تربط الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث سوف ندرس كيف تؤثر التغيرات في الجباية العادية على التغيرات في معدلات النمو، و بالتالي نكتشف نوع العلاقة الارتباطية بين الجباية البترولية و النمو الاقتصادي. حيث سوف ننطلق من النموذج الخطي البسيط إلى نموذج تكامل متزامن لنستنتج أي النماذج يليق بهذه العلاقة

1- دراسة استقرارية سلسلة تطور الجباية البترولية: من خلال الاختبارات المطبقة على السلسلة الزمنية المتمثلة في تطور الجباية البترولية و من خلال اختبارات الفروق الأولى تبين ما يلي:

| المتغير | PP | | | ADF | | |
|-------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| | %10 | %5 | %1 | %10 | %5 | %1 |
| الجبابة البترولية | -3.54 | -3.90 | -1.98 | -2.21 | -3.21 | -1.27 |

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أصغر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الأول، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، و 1% و عند 10% وبالتالي نقبل الفرضية H_0 ؛ أي أن

السلسلة ليست مستقرة (Stationary) ومنه نجري اختبار الاستقرار من الدرجة الثانية و نتائجه كما يلي :

| المتغير | PP | | | ADF | | |
|----------------------|-------|--------|--------|-------|--------|--------|
| | %10 | %5 | %1 | %10 | %5 | %1 |
| الجباية البترولية | -3.46 | - 2.44 | - 2.39 | -3.90 | - 4.55 | - 2.11 |

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدره أكبر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) في من اختبائي ADF و PP عند الفرق الصفر، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، و 1% و عند 10% وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary). و منه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات و التقديرات الأخرى.

2- مصفوفة معامل الارتباط: من الجدول التالي نلاحظ طبيعة الارتباطات بين الجباية البترولية و النمو الاقتصادي:

| الجباية البترولية | معدل النمو الاقتصادي | |
|-------------------|-------------------------|----------------------|
| 0,69949 | 1.000000 | معدل النمو الاقتصادي |
| 1.000000 | 0,69949 | الجباية البترولية |

من خلال ملاحظة معامل الارتباط نلاحظ أن قيمته تساوي حوالي 0,70 و هي نسبة جد قوية تظهر مدى ارتباط تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بالجباية البترولية ، و بالتالي العلاقة قوية بين المتغيرين وهي علاقة طردية و ايجابية لأن إشارة معامل الارتباط موجبة.

3- اختبارات السببية ل فرانجر Granger : بعدما تبين من خلال نتائج معامل الارتباط، الارتباط القوي للعلاقة بين المتغيرات و جب علينا دراسة السببية بين المتغيرات لاستنباط طبيعة النماذج المزمع تقديرها ، أي هل هناك علاقة بين المتغيرات في المدى القصير و هل تنتقل هذه العلاقة إلى المدى البعيد أم لا و بالتالي نقوم باختبار السببية ل Granger ، و حسب مخرجات البرنامج eviews كانت النتائج كما يلي:

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|------------------------------|-----|-------------|---------|
| TC does not Granger Cause FP | 21 | 11.4536 | 0. 2111 |
| FP does not Granger Cause TC | | 10.0908 | 0.0011 |

في حالة التغيير في معدلات النمو يسبب التغيير في الجباية البترولية فأنا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5% ، وهذا يعني أن التغيير في معدلات النمو الاقتصادي لا يسبب تغيير الجباية البترولية ، أما في حالة التغيير في الجباية البترولية يسبب التغيير في معدلات النمو الاقتصادي ، فأنا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5%، أي أن التغيير الجباية البترولية يسبب التغيير في معدلات النمو الاقتصادي ، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد ، من الجباية البترولية إلى النمو الاقتصادي ،

4- بناء نموذج تصحيح الخطأ بين تطور الإيرادات الجبائية البترولية و تطور

معدلات النمو الاقتصادي: بعدما تبين أن هناك علاقة سببية بين تطورات الإيرادات الجبائية و تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، يمكن بناء نموذج يوفق هذه العلاقة ، حيث لا يمكن توفيق هذه العلاقة بنموذج تكامل متزامن لأن السلسلتين ليس مستقرتين من نفس الدرجة ، و بالتالي نمر إلى اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن للكشف عن طبيعة النموذج. حيث من خلال مخرجات البرنامج eviews تم التوصل إلى أن نموذج تصحيح الخطأ لهذه العلاقة هو كما يلي :

$$\Delta TC_{t-1} + 0.23\Delta TC_{t-2} + 0.19\Delta F + 0.66\Delta FP_{t-1} + 0.07\Delta FP_{t-2} + \varepsilon$$

حيث من خلال هذا النموذج نلاحظ أن النموذج معنوي أو مثالي عند الفجوة الثانية ، و بالتالي تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تتأثر بمعدلات النمو الاقتصادي في الفترات السابقة ، كما تتأثر بتطورات المداخل الجبائية البترولية في الفترات الحالية و السابقة ، حيث التأثير يتناقص كلما كبرت الفجوة و هذا إن دل فإنما يدل على التأثير الآني و المباشر للجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سادسا: بناء نموذج أثر تداعيات الأزمة العالمية 2008 على تأثرية الجباية على

النمو الاقتصادي: من خلال بناء هذا النموذج سوف نحاول معرفة هل للأزمة العالمية 2008 أثر على تأثرية تطورات المداخل الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث سوف نستعمل المتغيرات الصورية للتعبير عن تداعيات الأزمة العالمية 2008 ، حيث سوف نلاحظ هذه التأثيرية على المدى القصير و المتوسط و الطويل ،

1-تعريف و دواعي استعمال المتغير الأصم: إن المتغير الصوري هو متغير مفسر أي مستقل يتكون من رقمين (0 , 1) , أي يأخذ الرقم 1 في الفترات التي تتحقق فيها الظاهرة و يأخذ الرقم 0 في الفترات التي لا تتحقق فيها الظاهرة . حيث في بعض الأحيان تظهر متغيرات غير عادية كسلاسل زمنية في المعادلات و النماذج مرتبطة بوقوع حوادث استثنائية مثل : الضرائب , الحروب , الكوارث الطبيعية ,.... أو هناك في بعض الأحيان خاصة اليوم العالم يشهد تكتلات و اتفاقيات تعاون و بالتالي في بعض النماذج لابد من إظهار هذه المفاهيم في النماذج لما لها من تأثير على النتائج .

2-بناء نموذج تأثيرية الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر قبل إدخال متغيرة تداعيات الأزمة : يمثل هذا النموذج العلاقة التي تربط الجباية العادية و الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال نموذج خطي متعدد , و باستعمال طريقة المربعات الصغرى باعتبارها أفضل الطرق للتقدير لأنها تدني الفرق بين القيم المقدرة و القيم الحقيقية , و بالاستعانة ببرنامج eviews تم التوصل إلى النموذج الخطي المتعدد التالي :

$$TC = 2.84 + 0.12 FN + 0.65 FP$$

(3.45) (2.90) (4.56)

$$F = 203.93 \quad DW = 1.80 \quad R = 0.98$$

من خلال المؤشرات الإحصائية نلاحظ أن معامل يقترب من الواحد و بالتالي المتغير التابع مفسر من طرف المتغيرين المستقلين, كما أن القيمة المحدولة لإحصائية فيشر أصغر من القيمة المحسوبة و بالتالي معاملات النموذج المتعدد لها معنوية. كما أن إحصائية درين واتسون تنحصر في المجال القائل بعدم وجود تداخل خطي .

3 - بناء نموذج تأثير الأزمة العالمية 2008 على تأثيرية الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر: في هذا النموذج سوف نضيف المتغيرات الصورية التي تعبر عن تداعيات الأزمة العالمية 2008 إلى النموذج السابق ثم نختبر معنوية النموذج , ومن تم معرفة هل للأزمة العالمية 2008 تأثير على تأثيرية الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر , و كيف تؤثر الأزمة على النمو, حيث نضيف المتغيرات الصورية الثلاثة التالية : Crise(1) , Crise(2) , Crise(3) حيث تمثل هذه المتغيرات على التوالي تأثير تداعيات الأزمة العالمية 2008 على المدى القصير و المتوسط و الطويل على التوالي . حيث النموذج هو كما يلي:

$$TC = 1.88 + 0.10FN + 0.50FP + 0.012Crise (1) + 0.010Crise (2) + 0.10Crise (3)$$

(6.76) (4.90) (2.22) (7.80) (1.19) (4.23)

$$F = 124.34 \quad DW=1.01 \quad R=0.89$$

من خلال المؤشرات الإحصائية نلاحظ أن معامل يقترب من الواحد و بالتالي المتغير التابع مفسر من طرف المتغيرين المستقلين, كما أن القيمة المحدولة لإحصائية فيشر أصغر من القيمة المحسوبة و بالتالي معلمات النموذج المتعدد لها معنوية. كما أن إحصائية درين واتسون تنحصر في المجال القائل بعدم وجود تداخل خطي. وبالتالي النموذج معنوي لكن أقل من النموذج الاول بقليل ومنه لتداعيات الأزمة العالمية 2008 أثر على تأثيرية الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر. حيث نلاحظ أن معلمات النموذج تناقصت وهذا إن دل إنما يدل على استجابة الجباية و النمو الاقتصادي لتداعيات الأزمة العالمية 2008 .

سابعاً: علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى القصير و المتوسط و الطويل :

إن تحليل تأثير الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط والبعيد يستدعي معرفة طبيعة الجباية المؤثرة وكذا معرفة نوع النمو المتحدث عليه. حيث طبيعة الجباية المؤثرة تتمثل في هل هي جباية عادية او جباية بترولية , أما نوع النمو فيتمثل في النمو داخل قطاع المحروقات أو النمو خارج قطاع المحروقات. ومنه نقف أمام التحليل التالي :

1-علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى القصير: إن تأثير الجباية على النمو الاقتصادي في المدى القصير معنوي و ايجابي , لكن ليس بالقدر الكافي , لأن النمو الاقتصادي في المدى القصير يتأثر بالجباية البترولية فقط دون الجباية العادية , حيث نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي تتشكل من النمو الاقتصادي داخل قطاع المحروقات , الأمر الذي يفسر ضعف التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات أي لا يوجد قطاع إنتاجي و خدماتي كافي لتغطية الجباية العادية و بالتالي تبقى الجباية البترولية تلعب الدور الأساسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال التمويلات و التحويلات المالية الموجهة لعمليات التنمية الاقتصادية , و بالتالي النمو الاقتصادي على المدى القصير مرهون بالجباية البترولية .

2-علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى المتوسط:

إن النمو الاقتصادي على المدى المتوسط في الجزائر مرتبط بالجبايتين العادية و البترولية , حيث تعتبران مكملتان لبعضهما البعض , حيث الجباية البترولية تعتبر مصدر تمويلي لعملية النمو الاقتصادي , أما الجباية العادية فتعتبر مصدر تحفيزي لعمليات الاستثمار المحلي التي تعتبر آلية من آليات النمو الاقتصادي , و

بالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى المتوسط مرهون بالجباية البترولية و الجباية العادية على حد سواء .

3- علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل : إن النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل مرتبط بالدرجة الأولى على الجباية العادية التي إن خطط لها أحسن تخطيط استطاعت أن تلي حاجيات النمو الاقتصادي على المدى البعيد , حيث يمكن للجباية العادية أن تأتي بالاستثمار المنتج الخالق للثروة و بالتالي بعث نمو اقتصادي مستدام , حيث تلك التخفيضات الممنوحة للمستثمرين من أجل تحفيز الاستثمار تصبح على المدى الطويل تدر أموالا من خلال التحصيل الضريبي الذي يحدث بعد تموقع الاستثمارات من خلال المؤسسات و الشركات الناشطة و الاخذ بزمام أمورها . وبالتالي النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر مرهون بالترشيد الضريبي للجباية العادية في منضومة قانونية و اقتصادية متكاملة .

الخلاصة:

إن من خلال التحليل القياسي للعلاقة التي تربط الجباية العادية و الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي في الجزائر تبين أن هناك أثر معنوي للجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر سواء كان هذا الأثر مباشرا من خلال عمليات تمويل حركية النمو أو غير مباشر من خلال الأثر الرجعي الذي يحدث نتيجة استجابة المجتمع لعمليات الإنفاق العام الناتجة بدورها عن تزايد الإيرادات الجبائية البترولية , لكن يمكن تقسيم هذا الأثر إلى أثر تمويلي و أثر تحفيزي , حيث تلعب الجباية البترولية دور الممول لعمليات النمو الاقتصادي بينما تلعب الجباية العادية دور المحفز لعمليات النمو الاقتصادي . و السبب في ذلك هو أن الجزائر بلد غني بالموارد البترولية و بالتالي استغلال هذه الفرصة لتمويل النشاطات الاقتصادية و توفير قاعدة اقتصادية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي , بينما تعتبر الجباية العادية جباية تحفيزية و ذلك من خلال التسهيلات الضريبية و التخفيضات الجبائية على النشاطات الاقتصادية الإنتاجية بهدف الرفع من الحركية الإنتاجية و لفتح الأبواب أمام المستثمرين المحليين المبتدئين , و بالتالي حتى التخفيض في نسب الضرائب على النشاطات داخل الاقتصاد الوطني من شأنه رفع معدلات النمو الاقتصادي , لكن ما يجب التذكير به هو أن النمو في الجزائر لا يلي متطلبات المجتمع و غنى الجزائر من الموارد البترولية لا يعكس رفاه المجتمع . وعلية يجب إعادة النظر في الترسانة القانونية التي تنظم الجباية ككل و توجيه السياسة الجبائية نحو ما يخدم النمو و التنمية الاقتصاديين داخل الوطن .

المراجع و الهوامش :

- 1 - غازي عنابه، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار البيان، الطبعة الأولى، الأردن، 1988.
- 2 - عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية. ص 56 و ص 57
- 3 - Rachid Bouhirde, les avantages fiscaux annale, institue maghrébiene douaniere et fiscale,
- 4 - المادة 04 من قانون 12-93.
- 5 - المادة 07 من قانون 12-93.
- 6 Germain J.M. (1990). "Evaluation d'un modèle VAR de l'économie française — Recherches de relations de Cointégration", Rapport de stage, en collaboration avec F. Maurel et B. Salanié, sous la direction de G. Laroque, Ecole Polytechnique
- 7 - سيدي عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- 8 - سوري عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية للنشر، 2000.
- 9 - حسن الصغير، دروس في المالية العامة و المحاسبة العمومية، الجزائر، دار المحمدية، الطبعة الأولى.
- 10 Bnissad Hocine ,la reforme économique en algerie ,année 1991.
- 11 السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ط1 القاهرة: دار النهضة العربية، 1993، ص 23.